استطلاع

"التوجهات والإجراءات الأوروبية الأخيرة تجاه جماعات الاسلام السياسي"

الملخص التنفيذي

فئات العينة المستطلَعة:

- بلغت نسبة الذكور المشمولين في الاستطلاع **89%** مقابل **11%** للإناث.
- **36%** من الباحثين أعمارهم 50 سنة فأكثر، و**26%** أعمارهم بين (18 – 29 سنة)، و**21%** أعمارهم (30 – 39 سنة)، و**17%** أعمارهم (40 – 49 سنة).
- أكثر من نصف الباحثين يحملون شهادات دراسات عليا بواقع **57%**، مقابل **43%** يحملون شهادة البكالوريوس.
- **62%** من الباحثين متخصصون في الشؤون السياسية، و**21%** في علم الاجتماع، و**15%** في الشؤون الأمنية والعسكرية و**2%** في الشؤون الاقتصادية.
- الباحثون من الجنسيات العربية بلغت نسبتهم **74%**، و**26%** من الجنسيات الأجنبية.

توزيع ردود العينة المستطلَعة:

- بلغت نسبة الاهتمام لدى الباحثين بمتابعة قضايا وأنشطة جماعات الإسلام السياسي بشكل عام **81%**.
- الغالبية العظمة من الباحثين يعتقدون أن درجة الخطر الذي تشكله جماعات الإسلام السياسي على المجتمعات الأوروبية كبيرة بواقع **78%** بالنسبة لداعش، و**78%** للقاعدة، و**74%** للإخوان المسلمين، و**66%** للجماعات التابعة لتركيا، و**69%** لحزب الله اللبناني.
- عبر **87%** من الباحثين عن تأييدهم للقوانين والإجراءات التي أصدرتها الدول الأوروبية للحد من نشاطات جماعات الإسلام السياسي، علماً أن **45%** منهم يعتقدون أنها تسهم في ذلك بدرجة عالية، و**45%** يعتقدون أنها تسهم في الحد بدرجة متوسطة.

- يتوقع **67%** من الباحثين أن القوانين والإجراءات التي أصدرتها الدول الأوروبية للحد من نشاطات جماعات الإسلام السياسي تؤثر على الجاليات المسلمة في أوروبا، علماً أن **22%** منهم يتوقعون أن يكون التأثير إيجابياً، مقابل **32%** يتوقعون أن يكون التأثير سلبياً، بينما كان **46%** من المستطلَعين محايدين في تحديد نوع التأثير.
- يتوقع **30%** من الباحثين قيام دول أوروبية أخرى، كالمملكة المتحدة والدول الإسكندنافية، باتخاذ قوانين وإجراءات مشابهة في المستقبل، تجاه جماعات الإسلام السياسي.
- يرجح **67%** من الباحثين أن السبب الذي دفع الدول الأوروبية (فرنسا، النمسا، ألمانيا، سويسرا) للتحرك ضد جماعات الإسلام السياسي، خلال الفترة الماضية، هو "تطرف هذه الجماعات الذي قد يدفع إلى استخدام العنف".
- **90%** من الباحثين يعتقدون بوجود نفوذ لجماعة الإخوان المسلمين في أوروبا؛ منهم **52%** يعتبرون حجم النفوذ كبيراً.
- **25%** من الباحثين يعتبرون أن مساهمة أموال جماعة الإخوان المسلمين في اقتصاد الدول الأوروبية تؤثر في صنع القرار الأوروبي تجاه قضايا الشرق الأوسط.
- **51%** من الباحثين يرون أن جماعة الإخوان المسلمين تؤثر في مسلمي أوروبا بدرجة كبيرة.
- **61%** من الباحثين يؤيدون إعلان أن جماعة الإخوان المسلمين تُعتبَر تنظيماً إرهابياً في أوروبا.
- **60%** من الباحثين يرون أن سبب عدم تصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا حتى الآن هو "استخدام جماعة الإخوان المسلمين في قضايا سياسية داخلية، وخاصة الموجَّهة للجاليات المسلمة".

المقدمة

نفّذ تريندز للبحوث والاستشارات، ضمن سلسلة الاستطلاعات التي يجريها، استطلاعاً حول "**التوجهات والإجراءات الأوروبية الأخيرة تجاه الإسلام السياسي**".

ويستهدف الاستطلاع وجهات نظر وآراء نخبة من الخبراء والمتخصصين في شأن تيارات الإسلام السياسي والجماعات والتنظيمات المتطرفة، حيث يقيس مدى تأثير الإجراءات الأوروبية وفاعليتها في كل من فرنسا وألمانيا والنمسا وسويسرا، وغيرها، لتحجيم تيارات الإسلام السياسي وحظر رموز التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وملاحقة مموليها.

ويتضمن استطلاع الرأي العديد من الأسئلة التي تحاول قياس وجهات نظر الخبراء والمتخصصين؛ فضلاً عن التعرف إلى آراء شخصيات عامة، سياسية واقتصادية واجتماعية، بشأن مدى قدرة هذه التنظيمات والجماعات الظلامية على الالتفاف على الإجراءات الأوروبية من عدمه، خصوصاً أنها تتبنى استراتيجية غامضة للتغلغل في المجتمعات الأوروبية وأيديولوجية مبهمة لنشر أفكارها الهدامة.

ويطرح استطلاع الرأي تساؤلات عدة حول مدى اهتمام المستطلعةِ آراؤهم بمتابعة قضايا جماعات الإسلام السياسي وأنشطتهم، وما درجة الخطر على المجتمعات الأوروبية، الذي تشكله جماعات الإسلام السياسي المختلفة؛ مثل: "تنظيم داعش، وتنظيم القاعدة، وجماعة الإخوان المسلمين، والجماعات التابعة لتركيا (الذئاب الرمادية، مللي غوروش)، وحزب الله اللبناني".

ويقيس الاستطلاع آراء المشاركين فيه حول مدى تأييدهم للقوانين والإجراءات التي أصدرتها مجموعة من الدول الأوروبية للحد من نشاط جماعات الإسلام السياسي، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، وإلى أي مدى يعتقدون أنها تسهم في الحد من نشاط جماعات الإسلام السياسي في أوروبا، وهل يرون أن هذه القوانين والإجراءات ستؤثر على الجاليات المسلمة في أوروبا من عدمه.

ويتساءل الاستطلاع عن الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية (فرنسا، والنمسا، وألمانيا، وسويسرا) للتحرك ضد جماعات الإسلام السياسي خلال الفترة الماضية، وهل يتوقع المستطلعة آراؤهم قيام دول أوروبية أخرى، كالمملكة المتحدة والدول الإسكندنافية، باتخاذ قوانين وإجراءات مشابهة في المستقبل، وهل يعتقدون أن هناك نفوذاً لجماعة الإخوان المسلمين في الدول الأوروبية، وإلى أي درجة يرون أن مساهمة أموال جماعة الإخوان المسلمين في اقتصاد الدول الأوروبية تؤثر في صنع القرار الأوروبي تجاه قضايا الشرق الأوسط.

وقد شارك في هذا الاستطلاع عينة الباحثين في الشؤون السياسية والشؤون الأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى باحثين في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية من مختلف الجنسيات

أهداف الاستطلاع

- تحديد درجة الخطر الذي تشكله جماعات الإسلام السياسي على المجتمعات الأوروبية.
- معرفة مدى التأييد للإجراءات والقوانين التي أصدرتها مجموعة من الدول الأوروبية للحد من نشاط جماعات الإسلام السياسي، ومنها جماعة الإخوان المسلمين الآونة الأخيرة وما مدى مساهمة هذه القوانين في الحد من نشاط جماعات الإسلام السياسي في أوروبا.
- معرفة هل ستؤثر هذه القوانين والإجراءات على الجاليات المسلمة في أوروبا؟ وما هو نوع التأثير.
- التنبؤ بقيام دول أوروبية أخرى، كالمملكة المتحدة والدول الإسكندنافية، باتخاذ قوانين وإجراءات مشابهة في المستقبل.
- حصر الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية (فرنسا، النمسا، ألمانيا، سويسرا) للتحرك ضد جماعات الإسلام السياسي خلال الفترة الماضية.
- معرفة هل يوجد نفوذ لجماعة الإخوان المسلمين في الدول الأوروبية، وما هو حجم هذا النفوذ.
- تحديد درجة مساهمة أموال جماعة الإخوان المسلمين في اقتصاد الدول الأوروبية، وهل تؤثر في صنع القرار الأوروبي تجاه قضايا الشرق الأوسط.
- التنبؤ بدرجة تأثير جماعة الإخوان المسلمين في مسلمي أوروبا.
- تحديد مدى تأييد الباحثين في حال إعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا.
- معرفة أسباب عدم تصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا حتى الآن.

المنهجية

تحديد عينة الاستطلاع

تتكون عينة الاستطلاع المستهدفة من الباحثين المتخصصين في الشؤون السياسية.

تصميم الاستمارة

تم تصميم الاستمارة إلكترونياً من خلال برنامج خاص لـــــ "**ترينـدز للبحوث والاستشارات**".

جمع البيانات

تم اعتماد الطريقة الإلكترونية في جمع البيانات، حيث تم نشـــر الاستبيان على الموقع الإلكتروني لـــــ "**ترينـدز للبحوث والاســتشــارات**" وإرســاله إلى مجموع من الباحثين

اختيار العينة

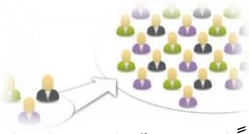

تم استخدام أسلوب عينة كرة الثلج نظراً لصعوبة الوصول إلى عينة الاستطلاع المستهدفة، حيث تم إرسال رابط خاص بالاستطلاع إلى قواعد البيانات المتوافرة لدى "**ترينـدز للبحوث والاســتشــارات**"، وطُلب من هؤلاء إرسال الرابط إلى أشخاص آخرين ضمن فئات عينة الاستطلاع المستهدفة.

الفترة الزمنية للاستطلاع

استمر جمع البيانات لمدة أسبوعين

تحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائية SPSS وExcel لأغراض التدقيق ومعالجة البيانات، وتم استخراج الجداول والرسوم البيانية وإعداد التقرير الإحصائي.

توزيع العينة

حسب الجنس

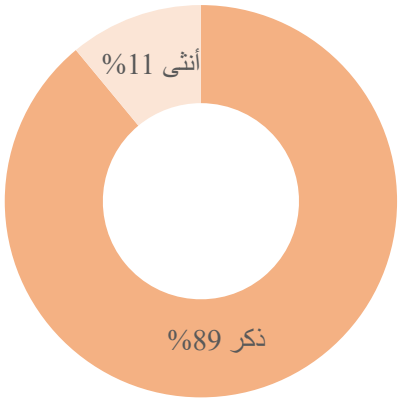

حسب الجنسية

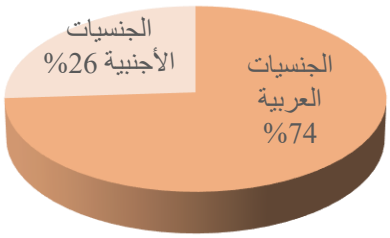

حسب المؤهل العلمي

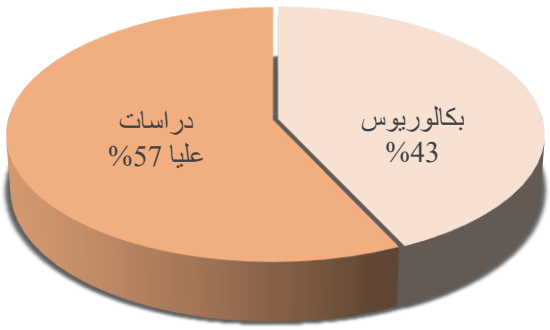

حسب مجال الاختصاص

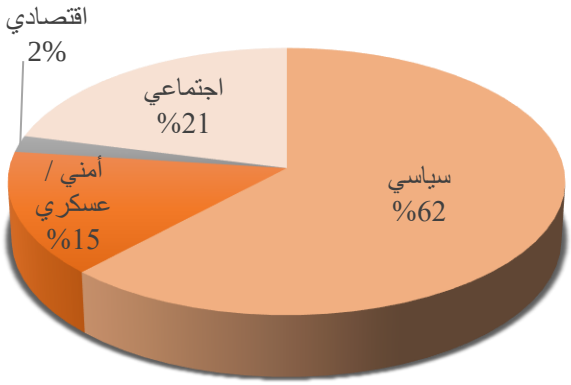

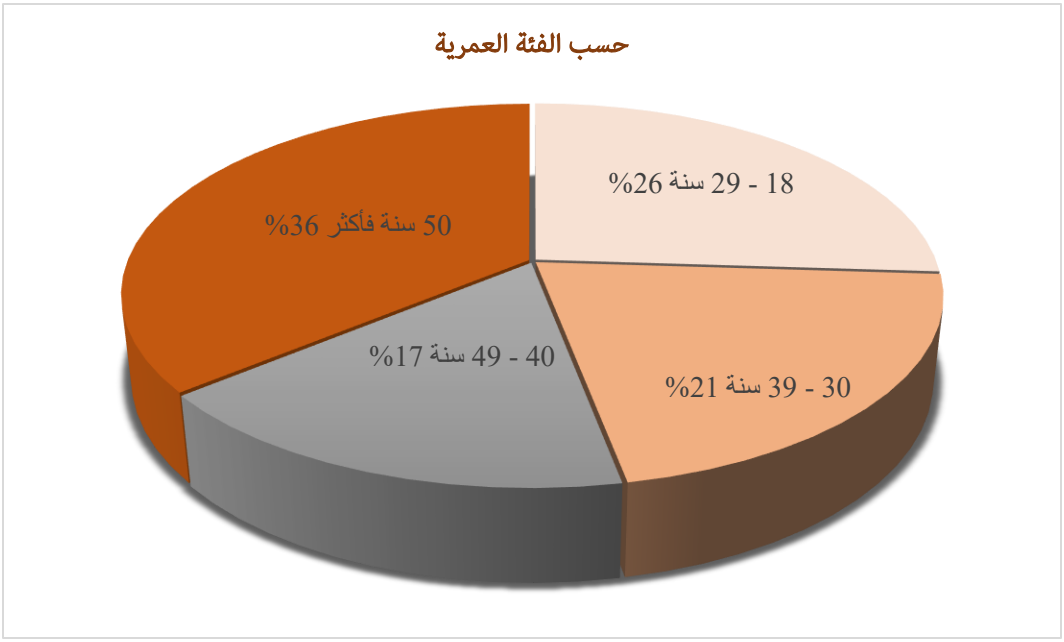
حسب الفئة العمرية
18 - 29 سنة 26%
30 - 39 سنة 21%
40 - 49 سنة 17%
50 سنة فأكثر 36%

النتائج الرئيسية

المحور الأول: مدى الاهتمام بمتابعة قضايا جماعات الإسلام السياسي وأنشطتهم بشكل عام

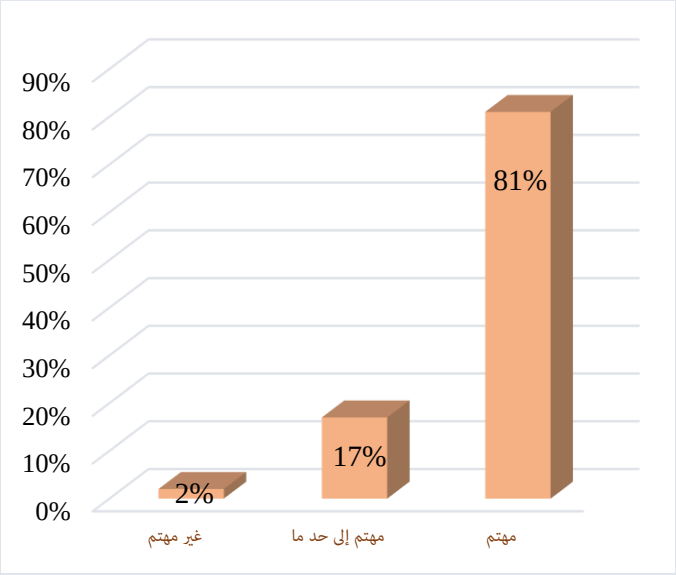

عند توجيه السؤال للباحثين عن مدى اهتمامهم بمتابعة قضايا وأنشطة جماعات الإسلام السياسي بشكل عام؛ بينت النتائج أن نسبة الباحثين الذين لديهم اهتمام بأنشطة جماعات الإسلام السياسي 81%، فيما كان 17% منهم مهتمين إلى حدٍّ ما بمتابعة قضايا وأنشطة جماعات الإسلام السياسي.

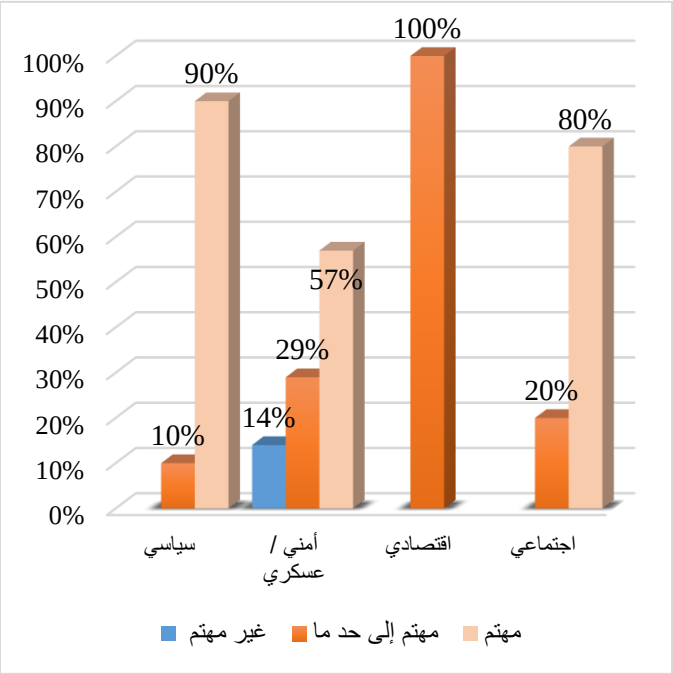

كما أظهرت النتائج أن 90% من الباحثين السياسيين لديهم اهتمام عالٍ بمتابعة قضايا وأنشطة جماعات الإسلام السياسي، مقابل 57% للباحثين المختصين بالشؤون الأمنية والعسكرية، و80% للباحثين الاجتماعيين، فيما كان جميع الباحثين الاقتصاديين مهتمين إلى حدٍّ ما بمتابعة قضايا وأنشطة جماعات الإسلام السياسي بشكل عام بنسبة 100%.

وحسب جنسية الباحثين، تشير النتائج إلى أن الجنسيات الأجنبية لديها اهتمام بمتابعة قضايا جماعات الإسلام السياسي وأنشطتهم أعلى من الجنسيات العربية بواقع 92% مقابل 77% للجنسيات العربية.

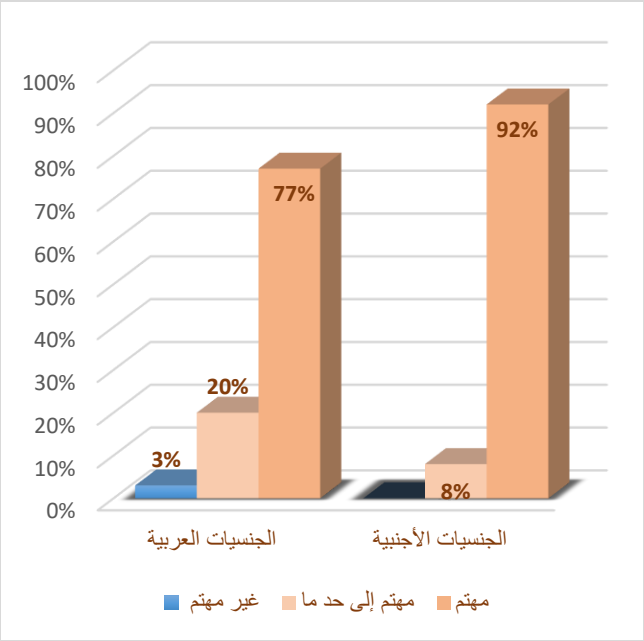

المحور الثاني: درجة الخطر الذي تشكله جماعات الإسلام السياسي على المجتمعات الأوروبية

لمعرفة درجة الخطر الذي تشكله جماعات الإسلام السياسي على المجتمعات الأوروبية من وجهة نظر الباحثين المشمولين في الاستطلاع؛ تشير النتائج إلى إجماع عدد كبير من الباحثين على أن هذه الجماعات تشكل خطراً كبيراً على المجتمعات الأوروبية بواقع 78% لتنظيم داعش، و78% لتنظيم القاعدة، و74% للإخوان المسلمين، و66% للجماعات التابعة لتركيا و69% لحزب الله اللبناني.

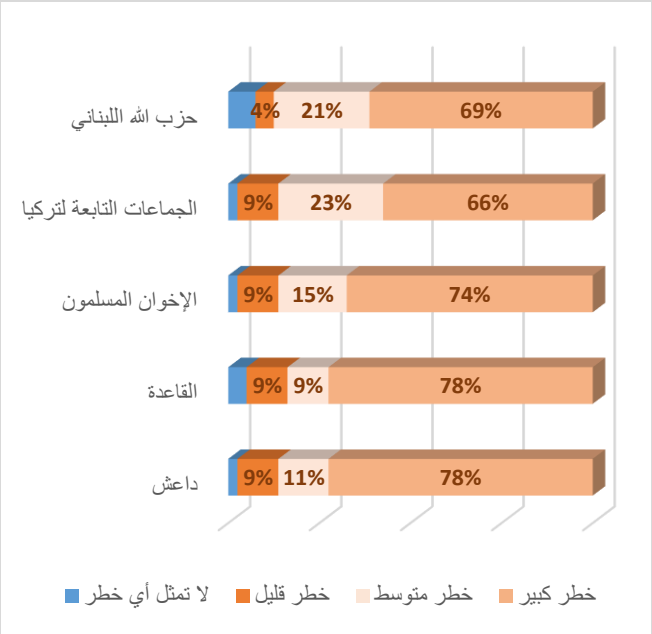

كما أظهرت النتائج أن الباحثين في الشؤون السياسية يعتقدون أن جماعات الإسلام السياسي تشكل خطراً كبيراً على المجتمعات الأوروبية تراوح بين 66% لكل من الجماعات التابعة لتركيا وحزب الله اللبناني، إلى 77% لتنظيم داعش، كذلك فإن الباحثين في الشؤون الأمنية والعسكرية يعتقدون أن كلاً من الإخوان المسلمين وحزب الله اللبناني يشكلان خطراً كبيراً على المجتمعات الأوروبية بنسبة 100% لكل منهم، و86% لكلٍّ من تنظيم القاعدة والجماعات التابعة لتركيا، و72% لتنظيم داعش.

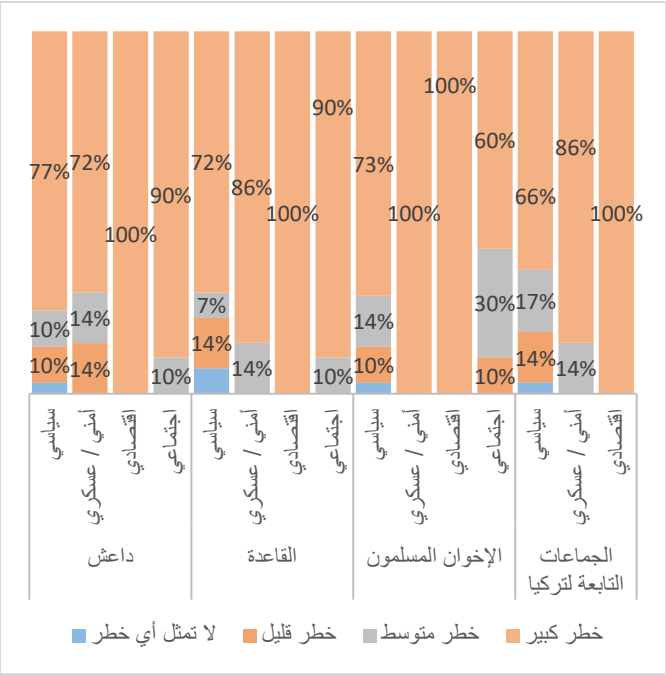

وحسب جنسية الباحثين حول اعتقادهم بدرجة الخطر الذي تشكله جماعات الإسلام السياسي على المجتمعات الأوروبية؛ تشير النتائج إلى أن الباحثين العرب يعتقدون أنها تشكل خطراً كبيراً بنسبة تراوحت بين 68% للجماعات التابعة لتركيا و83% للإخوان المسلمين، فيما كان الباحثون الأجانب يعتقدون أن هذه الجماعات تشكل خطراً كبيراً تراوح بين 50% لكلٍّ من تنظيم القاعدة والإخوان المسلمين و66% لتنظيم داعش.

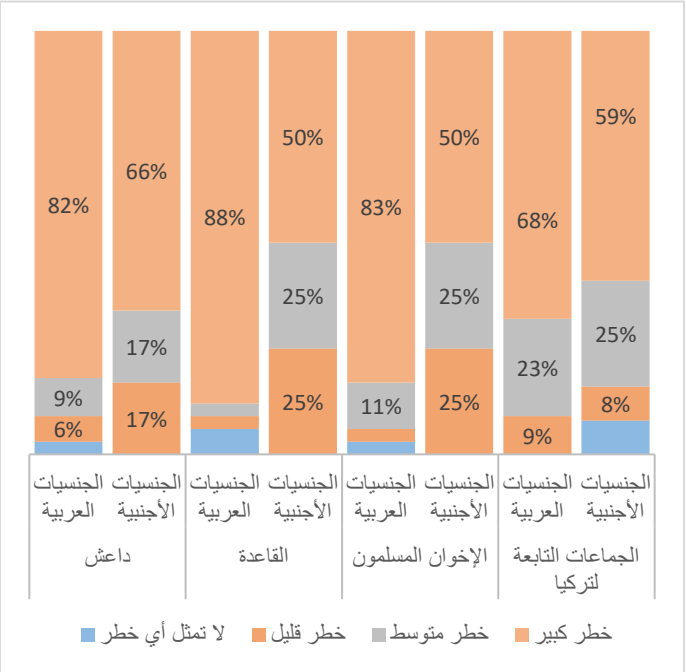

المحور الثالث: مدى التأييد للقوانين والإجراءات التي أصدرتها الدول الأوروبية للحد من نشاطات جماعات الإسلام السياسي

لمعرفة مدى تأييد الباحثين للقوانين والإجراءات التي أصدرتها الدول الأوروبية للحد من نشاطات جماعات الإسلام السياسي؛ تم سؤالهم عن ذلك، حيث إشارات النتائج إلى أن 87% من الباحثين مؤيدون لهذه القوانين والإجراءات.

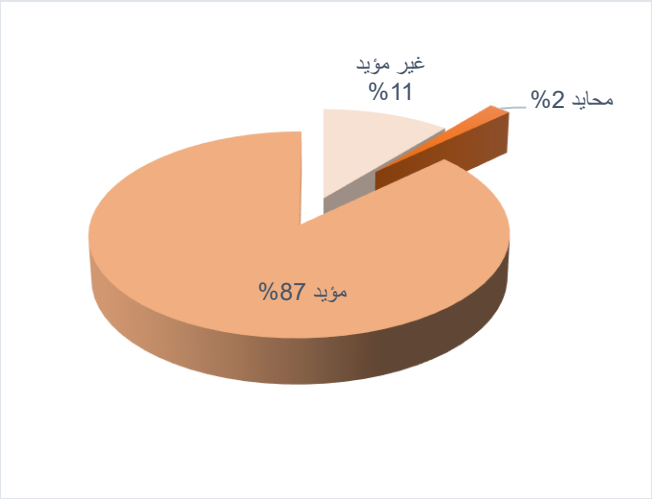

فيما يعتقد 45% من المؤيدين للقوانين والإجراءات أنها تسهم في الحد من نشاطات جماعات الإسلام السياسي بدرجة عالية، و45% يعتقدون أنها تسهم بدرجة متوسطة.

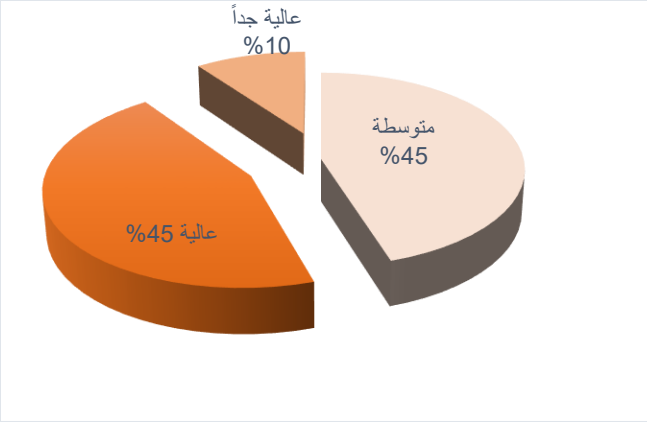

وعلى مستوى مجال اختصاص الباحثين، بينت النتائج أن الباحثين في الشؤون السياسية يؤيدون هذه القوانين والإجراءات بنسبة 90%، فيما يؤيدها بنسبة 100% كلٌّ من الباحثين في الشؤون الأمنية والعسكرية والباحثين الاقتصاديين، بينما بلغت نسبة التأييد للباحثين الاجتماعيين 70%.

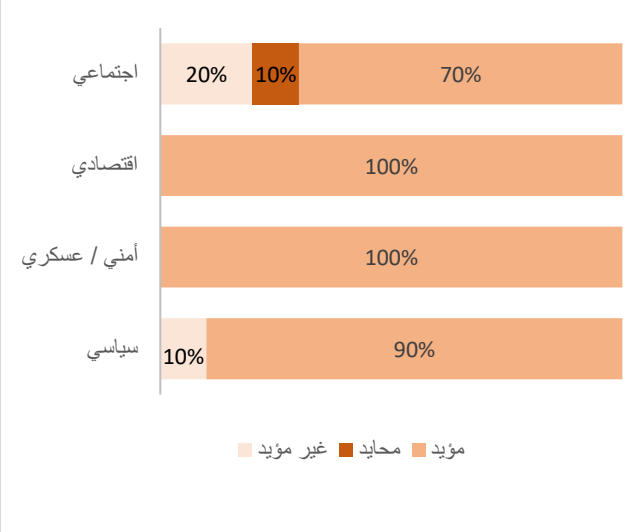

وعليه، فإن الباحثين السياسيين المؤيدين لهذه القوانين والإجراءات يعتقدون أنها تسهم في الحد من نشاطات جماعات الإسلام السياسي بدرجة عالية بنسبة 50%، وأما الباحثون في الشؤون الأمنية والعسكرية فيعتقدون أنها تسهم بدرجة عالية بنسبة 67%، في حين أن الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين يعتقدون أنها تسهم بدرجة متوسطة بنسبتي 100% و57% على التوالي.

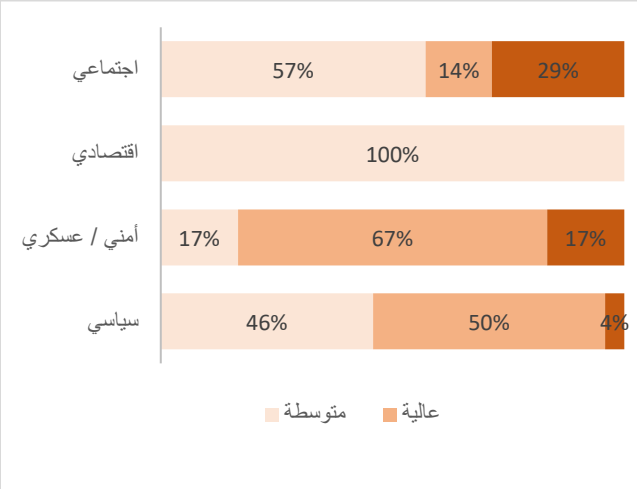

وبالنسبة لتأييد القوانين والإجراءات التي أصدرتها الدول الأوروبية للحد من نشاطات جماعات الإسلام السياسي حسب جنسية الباحثين؛ فقد أشارت النتائج إلى أن الباحثين العرب أكثر تأييداً بنسبة 94% مقابل 67% للباحثين الأجانب.

وبناء على ذلك، فإن الباحثين العرب يعتقدون أن هذه القوانين والإجراءات تسهم في الحد من نشاطات جماعات الإسلام السياسي بدرجة متوسطة بنسبة 48%، بينما يتوقع الباحثون الأجانب أن تسهم بدرجة عالية بنسبة 71%.

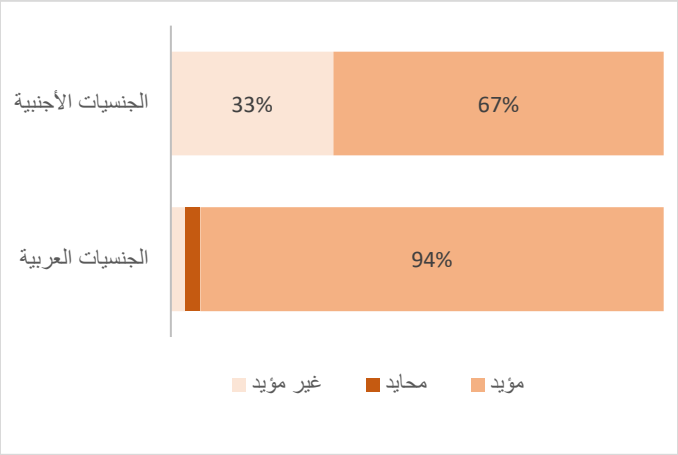

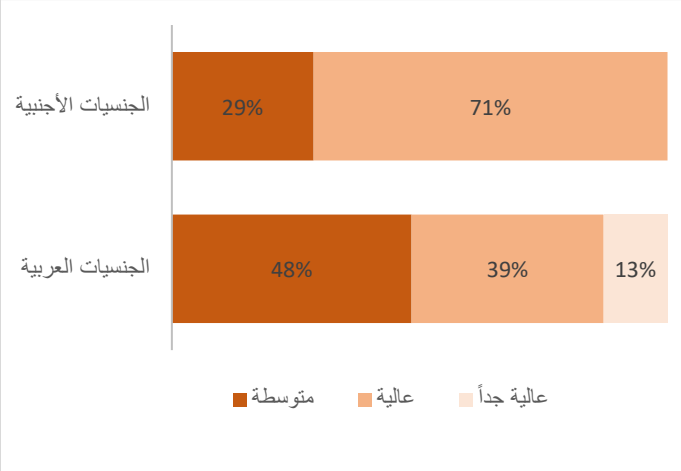

المحور الرابع: هل ستؤثر القوانين والإجراءات التي أصدرتها الدول الأوروبية على الجاليات المسلمة في أوروبا؟

وبعد سؤال الباحثين حسب وجهات نظرهم، هل ستؤثر القوانين والإجراءات التي أصدرتها الدول الأوروبية على الجاليات المسلمة في أوروبا؟ بينت النتائج أن 67% يعتقدون ذلك، مقابل 33% يعتقدون أنها لن تؤثر.

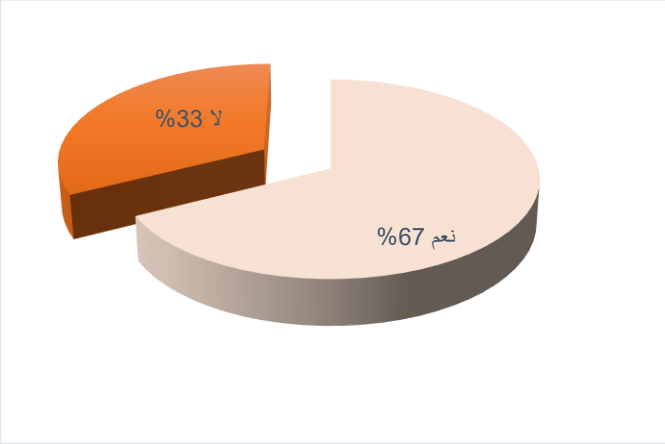

والباحثون الذين يعتقدون أن هذه القوانين والإجراءات ستؤثر على الجاليات المسلمة في أوروبا منهم 22% يرون أن هذا التأثير سيكون إيجابياً، فيما يرى 32% أن التأثير سيكون سلبياً على الجاليات المسلمة، بينما النسبة الأكبر كانت لذوي الرأي المحايد بنسبة 46%.

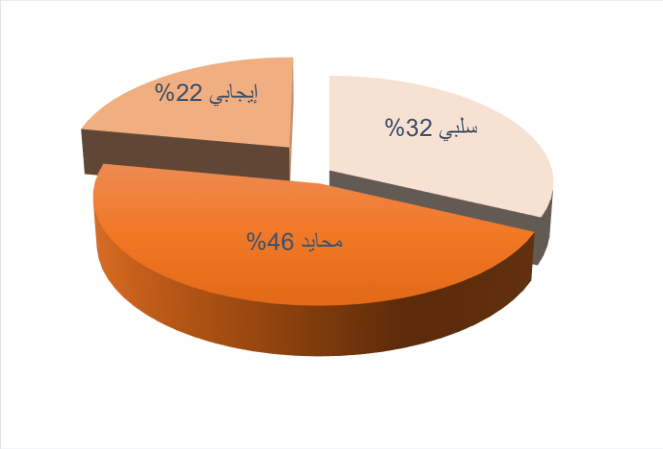

وبحسب اختصاص الباحثين، فإن 64% من الباحثين السياسيين يعتقدون أن هذه القوانين والإجراءات ستؤثر على الجاليات المسلمة في أوروبا، ويؤيدهم في ذلك 67% من الباحثين في الشؤون الأمنية والعسكرية، و78% من الباحثين الاجتماعيين. وعند سؤالهم عن نوع التأثير الذي ستتأثر به الجاليات المسلمة، كانت الإجابات بالنسبة للباحثين السياسيين 30% منهم يرون أنه سيكون تأثيراً سلبياً، فيما يؤيدهم بذلك 50% من الباحثين في الشؤون الأمنية والعسكرية، و28% من الباحثين الاجتماعيين.

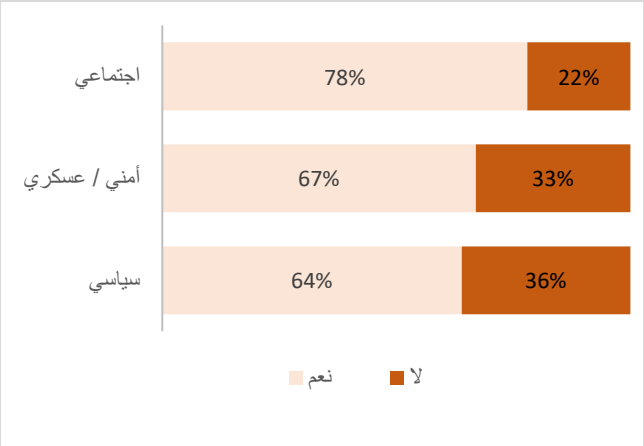

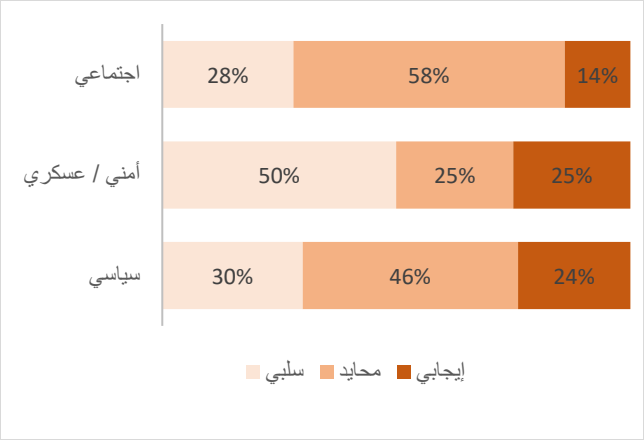

كما بينت النتائج أن تقارباً عالياً بين الباحثين العرب والأجانب في اعتقادهم أن القوانين والإجراءات التي أصدرتها الدول الأوروبية ستؤثر على الجاليات المسلمة حيث بلغت النسبة 67% للباحثين الأجانب و68% للباحثين العرب، فيما بينت النتائج أن تبايناً بين الباحثين الأجانب والعرب الذين يعتقدون بوجود تأثير على الجاليات المسلمة بحسب نوع التأثير الذي سيطرأ نتيجة هذه القوانين والإجراءات، حيث يرى 57% من الباحثين الأجانب أن التأثير سيكون سلبياً على الجاليات المسلمة في أوروبا، ويؤيدهم في ذلك 24% من الباحثين العرب.

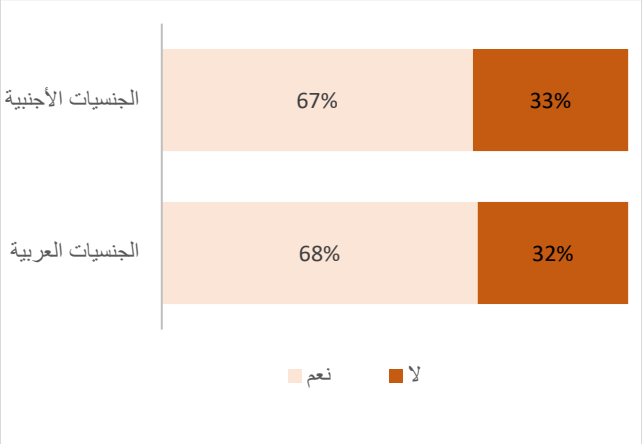

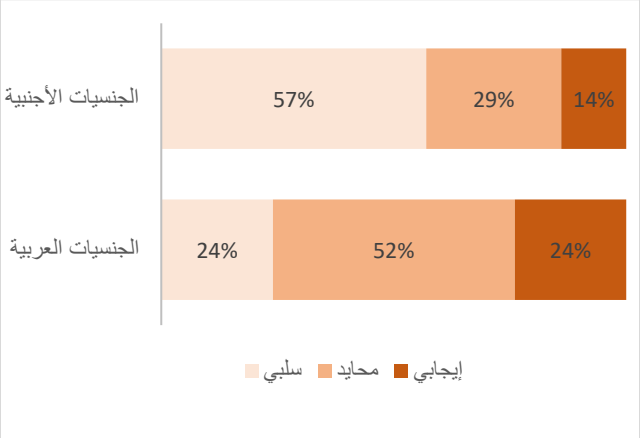

المحور الخامس: هل تتوقع قيام دول أوروبية أخرى باتخاذ قوانين وإجراءات مشابهة في المستقبل؟

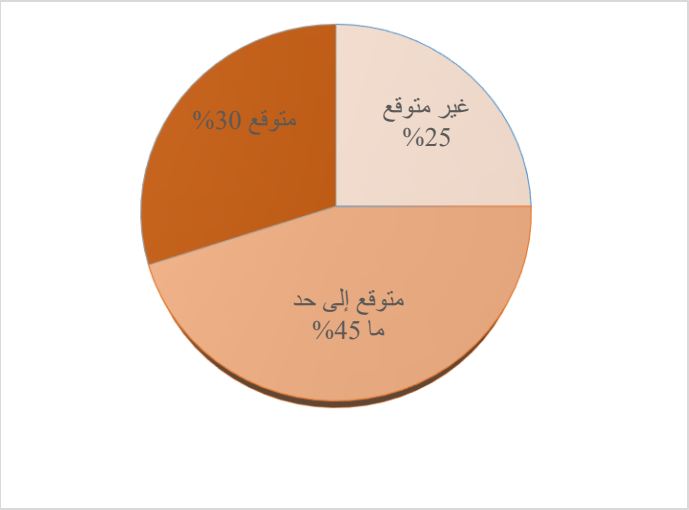

وعند سؤال الباحثين عن توقعاتهم بقيام دول أوروبية أخرى كالمملكة المتحدة والدول الإسكندنافية

باتخاذ قوانين وإجراءات مشابهة في المستقبل تجاه جماعات الإسلام السياسي؛ بينت النتائج أن 45% من الباحثين يتوقعون ذلك إلى حد ما، فيما توقع 30% قيام دول أخرى باتخاذ الخطوة نفسها تجاه جماعات الإسلام السياسي.

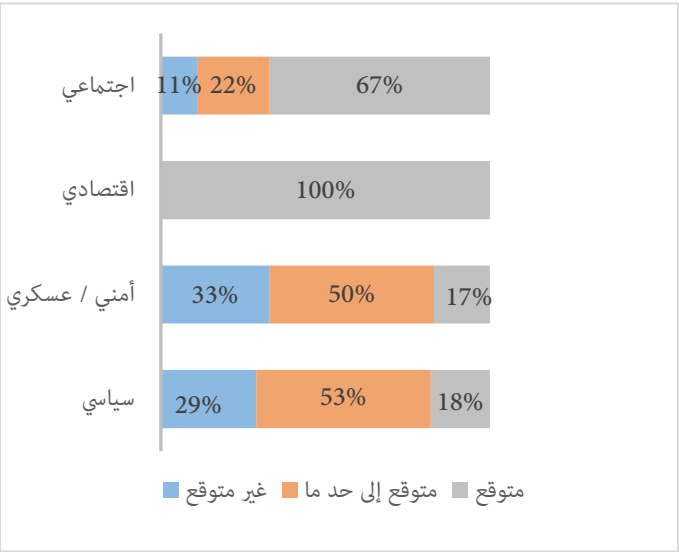

كما أظهرت النتائج على مستوى مجال اختصاص الباحثين أن الباحثين في الشؤون السياسية والشؤون الأمنية والعسكرية الأقل توقعاً بقيام دول أوروبية أخرى باتخاذ إجراءات تجاه جماعات الإسلام السياسي بنسبة بلغت 18% و17% على التوالي، فيما بلغت نسبة الذين يتوقعون إلى حد ما أن تقوم دول أوروبية أخرى بالخطوة نفسها 53% للباحثين السياسيين و50% للباحثين الأمنين والعسكريين.

اما بالنسبة لجنسية الباحثين فقد بينت النتائج أن الباحثين العرب أكثر تفاؤلاً بقيام دول أوروبية أخرى باتخاذ بعض القوانين والإجراءات تجاه جماعات الإسلام السياسي بأوروبا في المستقبل، حيث بلغت النسبة 33% مقابل 20% للباحثين الأجانب.

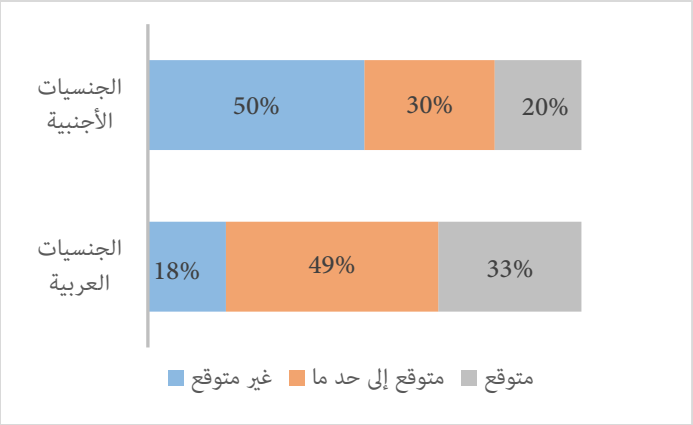

المحور السادس: الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية للتحرك ضد جماعات الإسلام السياسي خلال الفترة الماضية

وبالنسبة لسؤال الباحثين حول الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية للتحرك ضد جماعات الإسلام السياسي خلال الفترة الماضية من وجهة نظرهم؛ فقد بين 67% أن "تطرف هذه الجماعات الذي قد يدفع إلى استخدام العنف" هو السبب الرئيسي وراء ذلك، في حين بين 63% أن السبب هو "رغبة هذه الجماعات في الانعزالية وبناء مجتمع موازٍ"، فيما كان 57% يعتقدون أن السبب في ذلك هو "خطورة هذه الجماعات على الأمن العام".

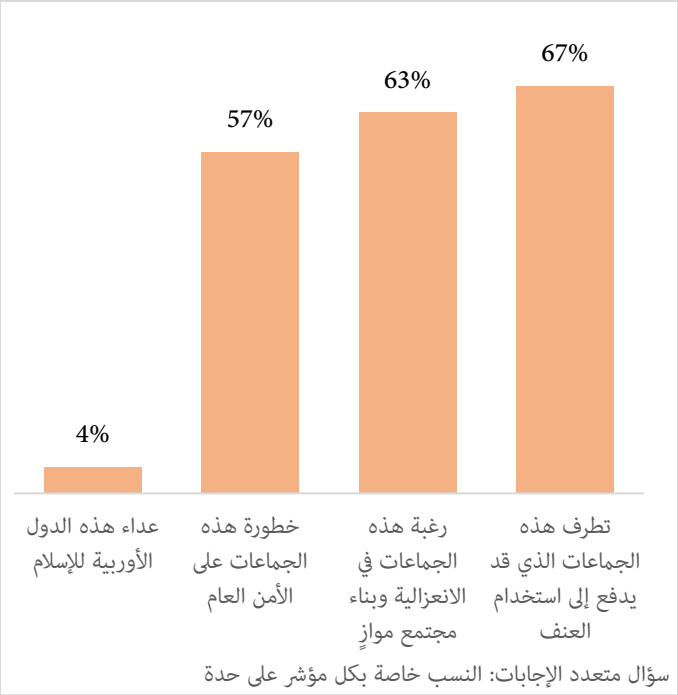

سؤال متعدد الإجابات: النسب خاصة بكل مؤشر على حدة

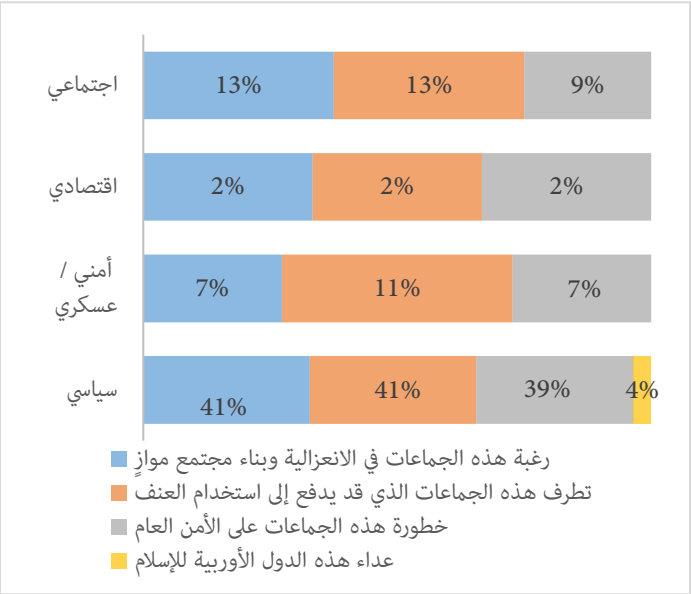

وبالنسبة لرأي الباحثين حسب مجال اختصاصهم في الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية للتحرك ضد جماعات الإسلام السياسي خلال الفترة الماضية؛ فقد رأى الباحثون السياسيون أن السبب الأهم هو "رغبة هذه الجماعات في الانعزالية وبناء مجتمع موازٍ" و"تطرف هذه الجماعات الذي قد يدفع إلى استخدام العنف" بنسبة بلغت 41% لكم منهم. بينما رأى الباحثون في الشؤون الأمنية والعسكرية أن السبب الرئيسي هو "تطرف هذه الجماعات الذي قد يدفع إلى استخدام العنف" بنسبة 11%.

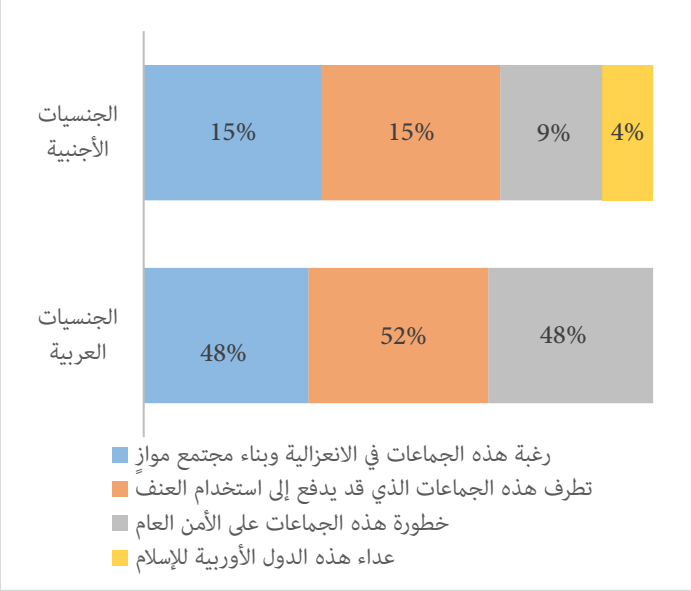

وحسب جنسية الباحثين فقد رأى الباحثون العرب أن الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية للتحرك ضد جماعات الإسلام السياسي خلال الفترة الماضية تنحصر في "تطرف هذه الجماعات الذي قد يدفع إلى استخدام العنف"، و"رغبة هذه الجماعات في الانعزالية وبناء مجتمع موازٍ"، و"خطورة هذه الجماعات على الأمن العام" بنسبة 52%، و48% و48% على التوالي، ويتفق معهم في ذلك الباحثون الأجانب بنسبة 15%، و15% و9% على التوالي، بالإضافة إلى "عداء هذه الدول الأوروبية للإسلام" بنسبة 4%.

المحور السابع: هل تعتقد أن هناك نفوذاً لجماعة الإخوان المسلمين في الدول الأوروبية؟

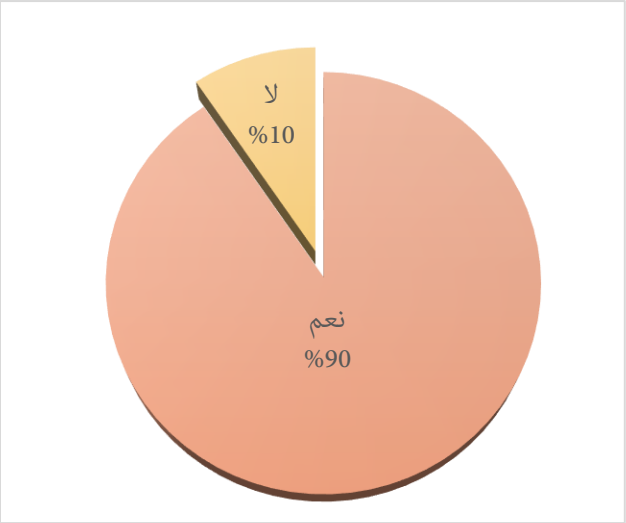

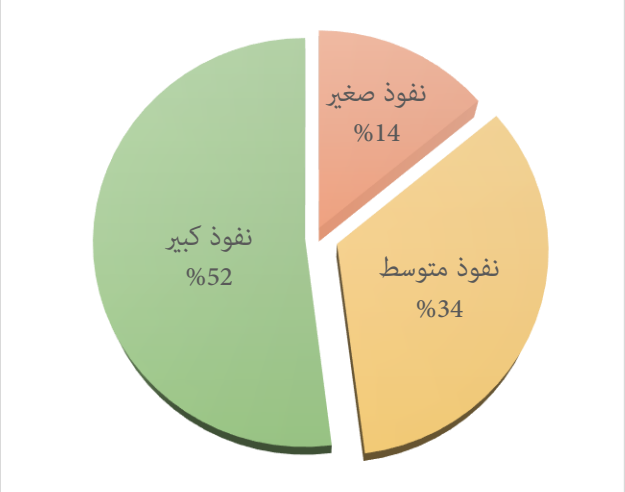

ولمعرفة وجود نفوذ لجماعة الإخوان المسلمين في الدول الأوروبية وما هو حجم هذا النفوذ من وجهة نظر الباحثين المشاركين في الاستطلاع؛ فقد بينت النتائج أن الغالبية العظمى من الباحثين يعتقدون بوجود نفوذ لها في الدول الأوروبية بنسبة بلغت 90%.

وحول حجم نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في الدول الأوروبية، فقد تبين أن 52% من الذين يعتقدون بوجود نفوذ للإخوان يصفون حجم هذا النفوذ بأنه كبير، فيما يصفه 34% بأنه نفوذ متوسط.

كما بينت النتائج أن الباحثين السياسيين يعتقدون وجود نفوذ لجماعة الإخوان المسلمين في الدول الأوروبية بنسبة 84%، فيما كان الباحثون الأمنيون والاقتصاديون والاجتماعيون يعتقدون ذلك بنسبة 100% لكل منهم. وقد أظهرت النتائج كذلك أن الغالبية من الباحثين الذين يعتقدون وجود نفوذ لجماعة الإخوان المسلمين في الدول الأوروبية يصفون حجم النفوذ بالكبير، حيث بلغت النسبة 52% للسياسيين، و67% للباحثين الأمنيين والعسكريين و50% للباحثين الاجتماعيين.

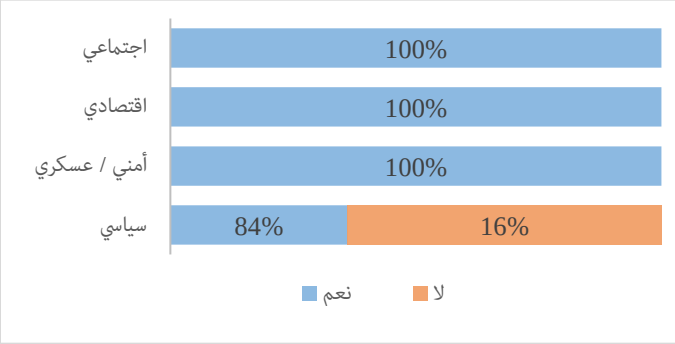

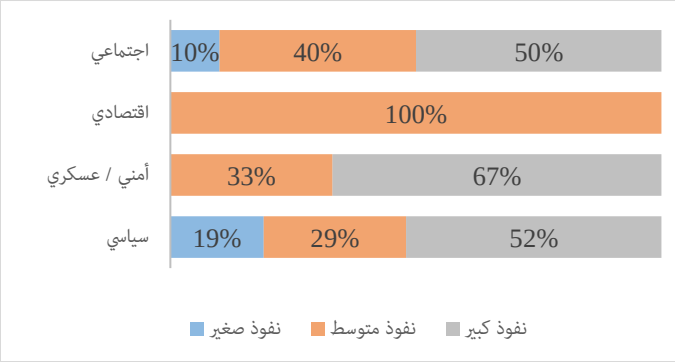

وعلى مستوى جنسية الباحثين فقد أشارات النتائج إلى أن 94% من الباحثين العرب يعتقدون وجود نفوذ لجماعة الإخوان المسلمين في الدول الأوروبية مقابل 78% للباحثين الأجانب؛ ونتيجة لذلك فإن 55% من الباحثين العرب يصفون حجم هذا النفوذ بالكبير، ويؤيدهم في ذلك 43% من الباحثين الأجانب.

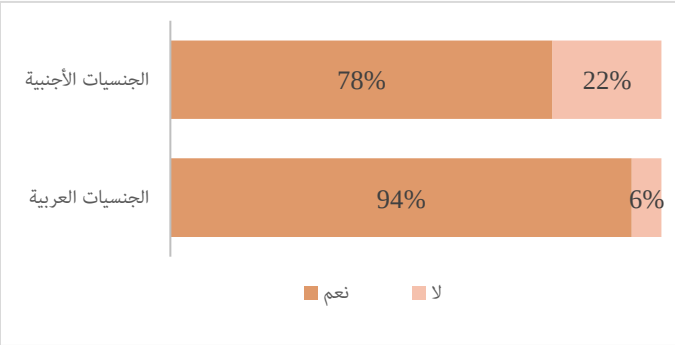

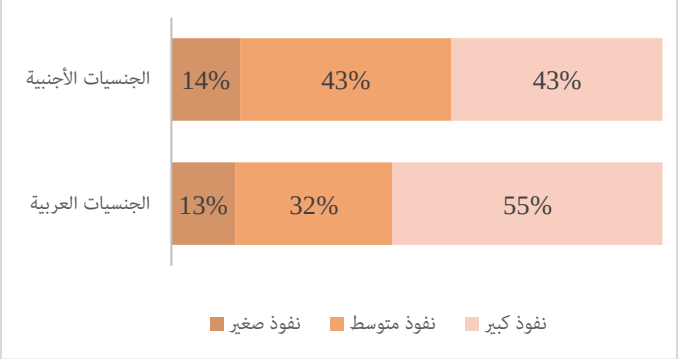

المحور الثامن: تأثير مساهمة أموال جماعة الإخوان المسلمين في الاقتصاد الأوروبي وصنع القرار تجاه قضايا الشرق الأوسط

وعند سؤال الباحثين عن تأثير مساهمة أموال جماعة الإخوان المسلمين في الاقتصاد الأوروبي وصنع القرار تجاه قضايا الشرق الأوسط، بينت النتائج أن 25% فقط يعتقدون أنها مؤثرة، مقابل 45% يعتقدون عكس ذلك، فيما يعتقد 30% منهم أنها مؤثرة إلى حد ما.

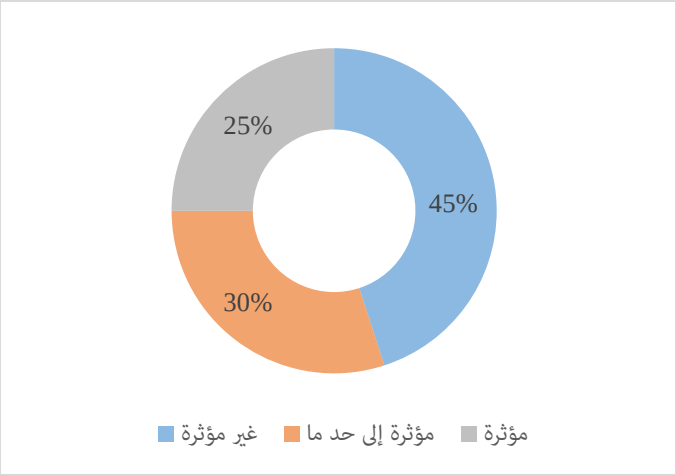

كما أظهرت النتائج أن 24% من الباحثين السياسيين من يعتقد أن أموال جماعة الإخوان المسلمين تؤثر في الاقتصاد الأوروبي وصنع القرار تجاه قضايا الشرق الأوسط، ويؤيدهم في ذلك 29% من الباحثين الأمنين والعسكريين، وكذلك 30% من الباحثين الاجتماعيين. فيما كان جميع الباحثين الاقتصاديين يعتقدون بعدم وجود تأثير لأموال جماعة الإخوان المسلمين في الاقتصاد الأوروبي وصنع القرار تجاه قضايا الشرق الأوسط

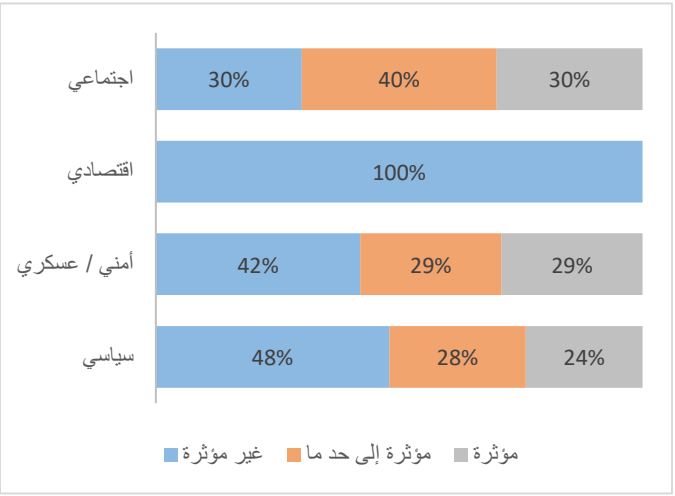

وعلى مستوى الجنسية للباحثين؛ بينت النتائج أن الباحثين الأجانب يعتقدون بتأثير مساهمة أموال جماعة الإخوان المسلمين في الاقتصاد الأوروبي وصنع القرار تجاه قضايا الشرق الأوسط بنسبة أعلى من الباحثين العرب بنسبة بلغت 33% مقابل 24% للباحثين العرب.

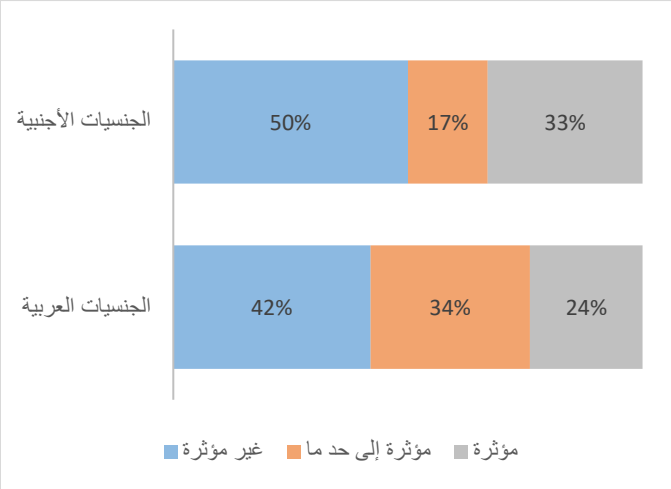

المحور التاسع: درجة تأثير جماعة الإخوان المسلمين في مسلمي أوروبا

ولمعرفة درجة تأثير جماعة الإخوان المسلمين في مسلمي أوروبا من وجهة نظر الباحثين، تم سؤالهم مباشرة عن ذلك؛ حيث بينت النتائج أن نصف الباحثين المشاركين في الاستطلاع يعتقدون بوجود تأثير كبير لجماعة الإخوان المسلمين في مسلمي أوروبا بواقع 51%، و39% يعتقدون بوجود تأثير متوسط لهم.

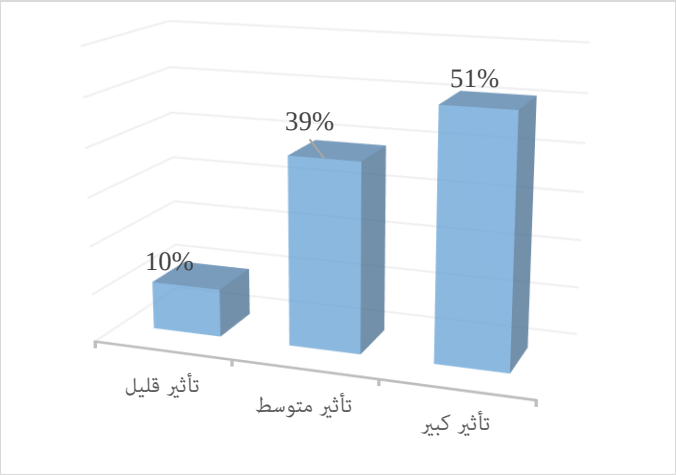

وحسب رأي الباحثين من حيث مجال الاختصاص في درجة تأثير جماعة الإخوان المسلمين في مسلمي أوروبا؛ فقد أظهرت النتائج تقارباً في الرأي بين الباحثين المختصين في مجال السياسة والأمن وعلم الاجتماع، بحيث يرى 54% من الباحثين السياسيين و50% من الباحثين الأمنيين والعسكريين و50% من الباحثين الاجتماعيين بوجود تأثير كبير لجماعة الإخوان المسلمين في مسلمي أوروبا.

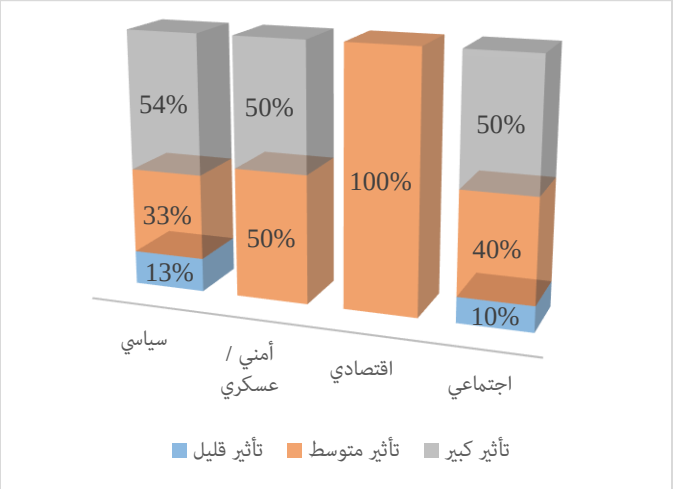

وعلى مستوى الجنسية للباحثين؛ بينت النتائج أن 50% من الباحثين الأجانب يعتقدون بتأثير جماعة الإخوان المسلمين في مسلمي أوروبا، مقابل 42% من الباحثين العرب يؤيدونهم في ذلك.

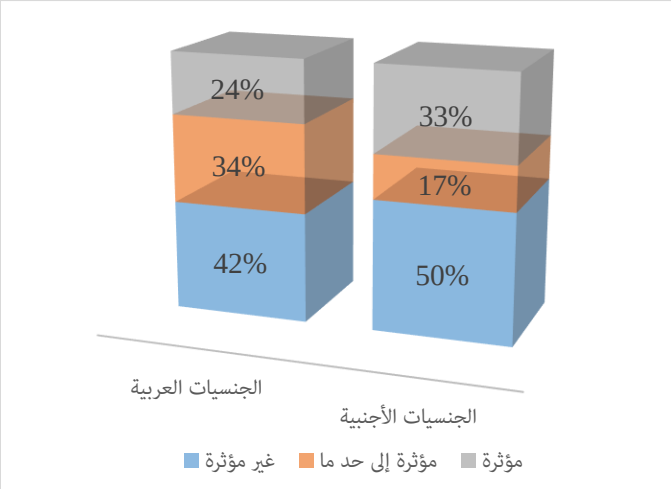

المحور العاشر: مدى التأييد، في حال إعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا

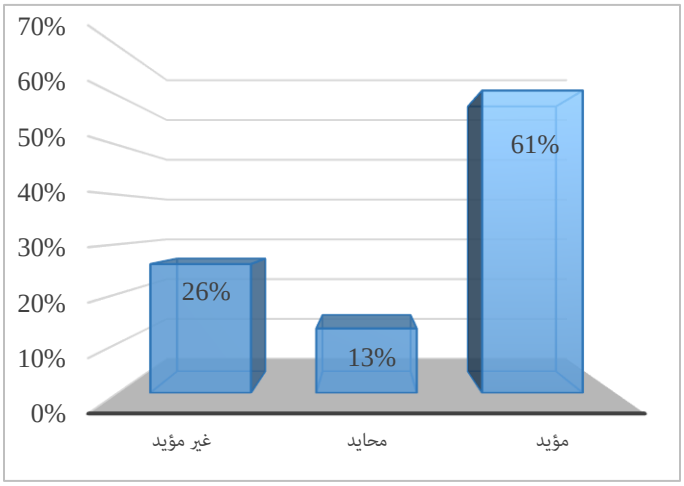

عند توجيه السؤال للباحثين عن مدى تأييدهم في حال إعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا؛ فقد أظهرت النتائج أن 61% يؤيدون ذلك، مقابل 26% غير مؤيد أن يتم إعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا.

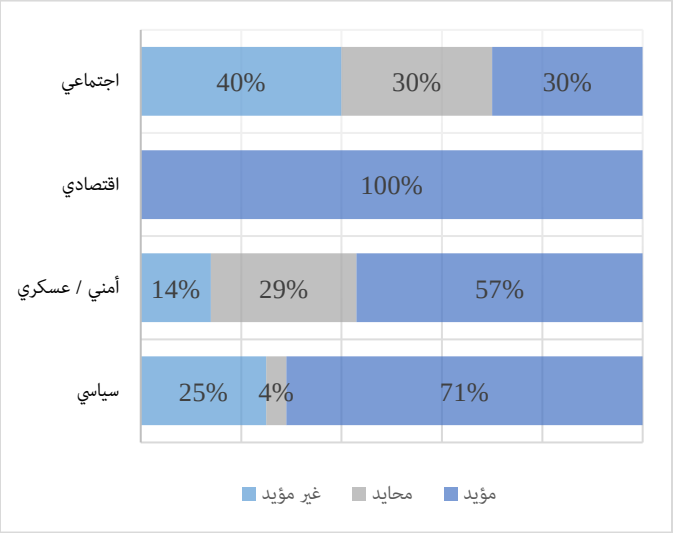

وحسب مجال اختصاص الباحثين فقد أظهرت النتائج تبايناً في مستوى التأييد لإعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا، حيث بلغت نسبة التأييد للباحثين السياسيين 71%، و57% للباحثين الأمنيين والعسكريين، فيما كانت نسبة التأييد للباحثين الاقتصاديين 100%، وأقل نسبة تأييد كانت للباحثين الاجتماعيين بنسبة بلغت 30%.

وحسب جنسية الباحثين؛ تشير النتائج إلى أن الباحثين العرب أعلى تأييداً لإعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا من الباحثين الأجانب بنسبة بلغت 67% مقابل 42% للباحثين الأجانب.

المحور الحادي عشر: أسباب عدم تصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا حتى الآن

وبالنسبة لسؤال الباحثين حول أسباب عدم تصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا حتى الآن من وجهة نظرهم؛ بينت النتائج أن 60% يرجعون السبب إلى "استخدامها في قضايا سياسية داخلية، وخاصة الموجهة للجاليات المسلمة" و57% يَعْزُون ذلك إلى "عدم المعرفة الدقيقة بطبيعتها".

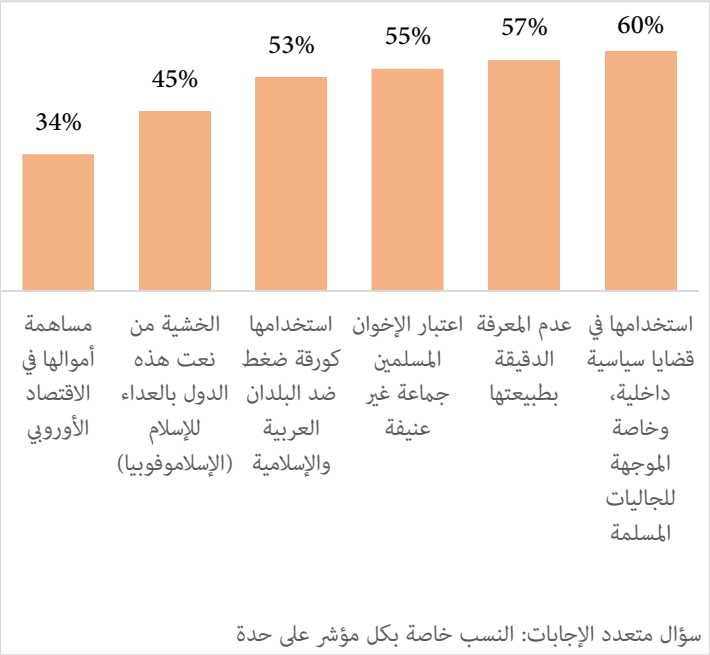

سؤال متعدد الإجابات: النسب خاصة بكل مؤشر على حدة

وبالنسبة لآراء الباحثين حسب مجال اختصاصهم في أسباب عدم تصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا حتى الآن؛ بينت النتائج أن 49% من الباحثين السياسيين يرجعون السبب إلى "عدم المعرفة الدقيقة بطبيعتها"، بينما 11% من الباحثين الأمنين والعسكريين يرجعون السبب إلى "استخدامها كورقة ضغط ضد البلدان العربية والإسلامية".

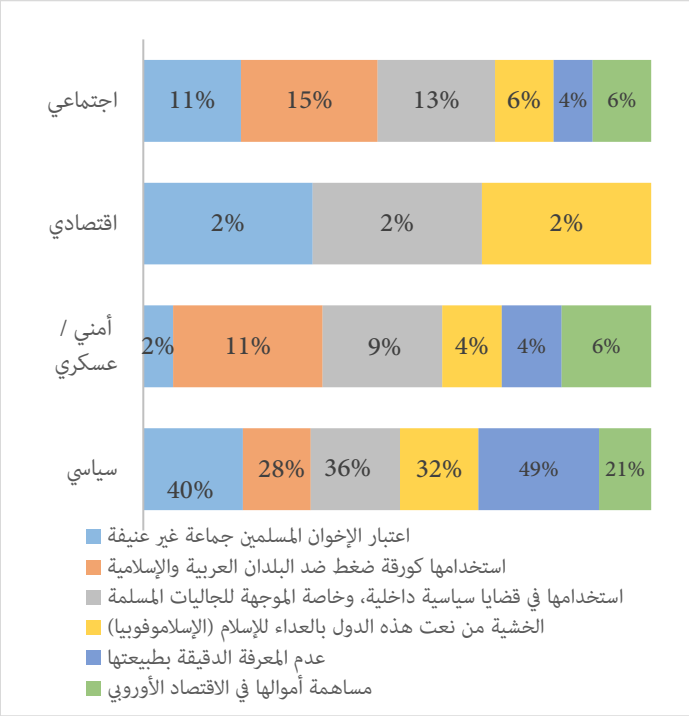

وحسب جنسية الباحثين فقد رأى 47% من الباحثين العرب أن السبب في عدم تصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أوروبا حتى الآن يرجع إلى "استخدامها في قضايا سياسية داخلية، وخاصة الموجّهة للجاليات المسلمة"، فيما يرجع الباحثون الأجانب السبب إلى "اعتبار الإخوان المسلمين جماعة غير عنيفة" و"الخشية من نعت هذه الدول بالعداء للإسلام (الإسلاموفوبيا)" و"عدم المعرفة الدقيقة بطبيعتها"، بنسبة 15% لكل منها